

البناء

هل يدخل الرئيس اللبناني من بوابة مكافحة الإرهاب الروسية؟

◆ روزانا رمال

الأميركية جون كيري، ها هي الاجتماعات على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة تتوالى سراّ وعلنا لتناول الملف السوري وهنا أشارت المعلومات إلى نوايا أميركية بالتقدم في الملف السوري هذا الأسبوع أي تكثيف النشاط السياسي مع الأطراف المعنية، كفرصة تمنحها اجتماعات الأمم المتحدة.

لا يسع المراقب إلا وضع الدخول الروسي إلى سورية، في إطار تصعيد لموقف موسكو بشأن التأكيد على عيشة المروعة وإعادة ضخ زخم جديد لمحاولات إحداث خرق لإسقاط الرئيس السوري بشار الأسد لأن على الحلفاء هذه المرة توقع إطالة عمر الأزمة لسنوات أكثر، طالما أن الروسي أصبح على الأرض يطلب شرعي سوري، وهذا ما يؤكد عليه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بقوله إنه لن يعترف إلا بالقوة العسكرية التي تاتمر بأوامر الرئيس الأسد أي الجيش السوري، كما تتصّ قوانين الأمم المتحدة، حسب الموقف الروسي.

لم يكن للموقف الروسي قبل الأزمة السورية هذا الزخم الذي كرسه الأزمة فيها خلال السنوات الخمس، وبالتالي فإن صمود سورية عقب رفع النفوذ الروسي إلى أعلى مستوياته في المنطقة، مقاسل الأميركي الذي لم يكن يتوقع أن يتقاسم هذا الدور مع شريك روسي يفرض شروطه وهذا ما يطرح الأسئلة اليوم حول ما إذا كان هذا النفوذ سيستعصم أيضاً زخماً داخلياً روسيا بالمفالب اللبناني الذي لا يبدو اليوم ظاهراً على السطح.

الانعطافات التي فرضها التدخل الروسي في سورية، أميركياً، تنسيقاً أو ارتجالاً، تستعصم بالتأكيد انعطافات داخلية لبنانية فرضتها بطريقة أو بأخرى مواقف واشنطن والحزامة تجاه الأسد التي عكست انعطافات إقليمية كبرى ببطيعة الحال.

أولى الاستدارات المتوقعة استدارة رئيس الحزب التقدمي

بمسلاطة ملفته وبعد تموضع الملف النووي الإيراني، كحدث مفصلي، يرسم المشهد المقبل في المنطقة، بالتوازي مع ما عكسه الانفراج فيه، وقد انتقل الحراك الدبلوماسي الدولي والإقليمي نحو رفع الملف السوري على أمائد الدول الكبرى، وهذه المرة بشكل مستعجل.

المنفّت الانعطافات جاءت سريعة، وعلى شكل انهيارات متسلسلة كان من غير الممكن الوصول إليها قبل خمس سنوات من عمل الأزمة السورية التي شكلت أزمة دولية بكل ما للكلمة من معنى بات أثرها يتوزع على مختلف الدول المحيطة.

إجماع ما بعده إجماع حصده الرئيس السوري بشار الأسد من دون أن يلتفت المعنيون إلى ذلك، فبعد تلاقى بعض دول الجوار مع سورية، كصخر، حول أهمية مكافحة الإرهاب والتسبيح والسعي إلى حل سياسي يكون الرئيس الأسد أساساً لنضوجه، أخذت التصريحات الدولية تتوالى أوروبا وأميركيا ليعود رئيس وزراء بريطانيا ديفيد كاميرون ويؤكد أنّ الرئيس السوري بشار الأسد يمكن أن يكون جزءاً من حكومة انتقالية في سورية، مرحلة يفترض أن تفرز انتخابات شعبية لا تضمن هذه الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة، أن تكون لها الكلمة الفصل بعدها لأنّ نتيجة الانتخابات، بحسب تقارير استخباراتية أميركية أكدت احتمالات مرتفعة لفوز الرئيس الأسد.

يبداً أنّ إدارة أوباما لا تريد أخذ هذه النتائج، علينا، بعين الاعتبار لشدة ما بات المازق السوري يشكل خطراً على الأمن الدولي ولأنها على ما يبدو استنفذت أغراضها أميركياً، بغض النظر عن الهدف ونسبة النجاح والإخفاق فيه بالتعاون مع مجموعة حلفاء بمرت إلى التغيير أيضاً، وعن أنّ الأزمة السورية طالت أكثر مما ينبغي، حسب وزير الخارجية

خفايا

استغرب مسؤول سابق اللغة الطائفية والمذهبية المقيّمة التي استعملها الرئيس سعد الحريري في «مغالطته» التي اعتقد أنه يردّ بها على كلام السيد حسن نصرالله الذي لم تصدر عنه خلال مقابلته التلفزيونية الأخيرة، ولا خلال إطلالاته السابقة، أي كلمة فيها نفس طائفي أو مذهبي، بل كان كل التركيز على المقاربات الوطنية للملفات والقضايا المطروحة، سواء في سورية أو في لبنان... ولا سيما حين أكد ضرورة اعتماد النسبية في قانون الانتخاب، وهذا هو البعد الوطني بامتياز.

خفايا

قتيل متفجر تمثل بغضب الشارع... ونود بـ«الجهود الجبارة التي بذلت على مستوى الاستقرار الأمني»، لكنه حذر من «أنّ الاستقرار الاقتصادي والمعيشي والاجتماعي لا يزال في خطر ويتطلب الكثير من العناية لمواجهته، وإلا تزلزلت البلاد في اتجاه الانهيار نتيجة استفحال الصراع السياسي الداخلي».

على صعيد أزمة اللجوء السوري، أمل رئيس الحكومة في «زيادة الوعي لدى قيادات الدول الكبرى وتلك الصديقة للبنان لدعم لبنان في ظل ما يتحمله من أعباء ومخاطر نتيجة الأعداد الزائدة من اللاجئين السوريين، وكذلك على مستوى الأزمة السياسية المستعجلة في المنطقة وانعكاساتها السلبية على لبنان».

وكان سلام، التقى في مقر إقامته وكيل الأمين العام للأمم المتحدة وموفد الشخصي تيري رود لارسن في حضور مندوب لبنان لدى الأمم المتحدة السفير نواف سلام، وتناول البحث تطورات الأوضاع في لبنان والمنطقة، إضافة إلى موضوع اللاجئين السوريين في لبنان، كما تطرق البحث إلى الأوضاع في جنوب لبنان من جهة أخرى، أعرب الرئيس سلام، عن حرصه على قيام «أفضل العلاقات مع مملكة البحرين الشقيقة وجميع دول التعاون الخليجي»، مؤكداً أنّ «موقف لبنان الرسمية في شأن العلاقات الخارجية تعبر عنها الحكومة اللبنانية حصراً، ولا ينفرد بها أي طرف سياسي لبناني حتى ولو كان هذا الطرف مشاركاً في الحكومة».

يعرفون طبيعة العلاقات اللبنانية وتعقيدات الواقع السياسي في لبنان التي تسمح بظهور اتجاهات كثيرة حول مختلف القضايا، سواء الداخلية منها أو تلك المتعلقة بالمنطقة والعالم، لكننا نؤكد أنّ ما صدر في بيروت في حقّ البحرين لا يلزم الحكومة اللبنانية ولا يعبر في أي حال من الأحوال عن موقف لبنان الذي يعرف مكانته ومكانة أبنائه في قلوب البحرينيين وعقولهم».

وأضاف: «إنّ لبنان الذي عانى طويلاً من تدخل الآخرين في شؤونه الداخلية، يؤكّد حرصه على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والحرص على العريبة الشقيقة التي تتحملها من أعباء ومخاطر، وهو يتيمنى كل الخير والتقدم للأخوة البحرينيين، القادرين بحكمة قيادتهم وبتكاتفهم، على تخطي أي اختبار وطني يواجههم».

وختتم مؤكداً «حرصنا على مصالح أشقائنا العرب بمقدار حرصنا على مصالحنا الوطنية ومصالحة أبنائنا»، معتبراً أنّ المرحلة الصعبة التي تواجهها أمتنا تستدعي منا توحيد الصفوف لحماية هذه الأمة وتعزيز مناعتها».

ووجه سلام، برقية إلى الحاكم السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، معرباً بخصايا صادقة منى.



سلام مستقبلاً موعريريني في مقر إقامته في نيويورك (الدايتي ونهرا)

«ستأخذ 10 آلاف لاجئ من الأردن ومصر وتركيا، على أن تأخذ في وقت لاحق عدداً من لبنان».

كما التقى رئيس الحكومة لتقريرته النروجية إيرنا سولبيرغ، ووصف الوضع في لبنان بأنه صعب بسبب العدد الكبير للاجئين، مؤكداً حاجة لبنان إلى المساعدة في هذا المجال.

وإذ رحب باستضافة الدول الأوروبية للاجئين «في حال كان ذلك ممكناً»، دعا إلى «مواجهة الأزمة من المصدر وإيجاد حل للوضع في سورية، وليس معالجة النتائج».

وأعربت سولبيرغ، من جهتها، عن تقديرها «لما قام به لبنان من أجل اللاجئين السوريين»، مؤكداً أنّ الأمر «يشكل عبئاً كبيراً ما يجعل لبنان بحاجة إلى مساعدة».

كما التقى سلام ممثلة الاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيديريكا موعريريني، في مبنى الأمم المتحدة.

وفي سياق متصل، حذر سلام، في حديث إذاعي، من «مغبة استمرار التعطيل على مستوى السلطة التنفيذية لما لذلك من ضرر مباشر وأكثر من شلل رئاسة الجمهورية ومجلس النواب، حيث أنّ جدول أعمال مجلس الوزراء بات مزجحاً بالملفات والقضايا العالقة التي تحتاج إلى بنها»، أملاً أنّ «ينعكس الحوار القائم إيجاباً على عمل مجلس الوزراء».

ودعا اللبنانيين إلى «التجاوب مع خطة الوزير أكرم شهبوب بشأن المفاوضات لتسهيل تطبيقها، وبالتالي رفع

الهدد من المساهمات دعم استدامة التنمية».

وأكد أنّ «تعزيز الشراكة العالمية قد يكون أحد أهم الأهداف. فقد حان الوقت لتترك المجتمعات الأكثر تقدماً، أنها تساعد نفسها بشكل مستدام من خلال مساعدتها البلدان الأقل نمواً عبر نقل التكنولوجيا والمعرفة، كما يجب أن يشكل احترام البيئة والحد من التلوث وتصحیح أضرار السنوات الماضية، أهدافاً بحد ذاتها، على أن تكون كذلك معايير للتقدم في الاستدامة تساهم في ضبط ومراقبة العملية بشكل فعال».

وختتم: «نحن نرحب بالاعتراف بالتنمية كحقّ لكل إنسان، فهي أساس العيش اللائق، لكننا بحاجة أيضاً إلى الاعتراف، بأهمية وضع حدّ للسرعات المسلحة والإرهاب والعنف الطائفي والكرهية، من أجل ضمان الأمن والاستقرار والسلام، الذي يشكل شرطاً لاغنى عنه لتحقيق التنمية، وواجباً أساسياً لكل القادات الحكومات».

وكان سلام وصل مساء الخميس إلى نيويورك، وعقد عدة لقاءات مع رؤساء دول ومسؤولين أبرزهم ملك الأردن عبدالله الثاني، وملك إسبانيا فيليبي السادس.

كما استقبل في مقر إقامته في فندق «الدورف أستوريا» في نيويورك، مساعدة وزير الخارجية الأميركي لشؤون السكان واللاجئين والهجرة آن ريتشارد، في حضور وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل.

وقالت ريتشارد ردّاً على سؤال عن احتمال استضافة الولايات المتحدة لعدد من اللاجئين الموجودين في لبنان:

أعلن رئيس الحكومة تمام سلام أنّ لبنان يواجه تحديات عديدة، لافتاً إلى أنّ «الشقّ الإنساني الناتج عن أزمة اللاجئين السوريين»، هو «أحد أهم التحديات التي تواجه التنمية».

ولفت سلام في كلمة ألقاها خلال قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في نيويورك، إلى «أنّ ردّ الفعل الدولي على أزمة بهذا الحجم، لم يكن بالمستوى المطلوب».

وقال: «إنّ ردّ الفعل الدولي على أزمة بهذا الحجم، لم يكن بالمستوى المطلوب. لقد ركّز الموارد المحدودة فقط على تمويل العمل الإنساني، في وقت نحن في حاجة إلى المساعدة الإنمائية، وتقاسم عبء تمويل استضافة النازحين». وتعتبر أزمة اللاجئين التي تواجهها أوروبا اليوم، نتيجة مباشرة لهذه الاستجابة غير الكافية».

وأضاف: «في هذا الصدد، نحن نرحب باعتراف جدول أعمال عام 2030 بالتهجير القسري للسكان، نتيجة تفاقم النزاعات والتطرف العنيف والإرهاب، وكذلك الاعتراف بالحاجة إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية المضيفة، لا سيما في البلدان النامية. وذلك يكون من خلال تقيوم منهجي لتكليف استضافة النازحين، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات التمويل الطويل الأجل، واتخاذ الإجراءات العادية في توزيع النازحين وفق مبادئ تقاسم الأعباء».

وتابع: «في لبنان، كانت جهود ومبادرة القطاع الخاص أساسية في هذا الإطار، وقد ساهم في التغاير اللبناني بشكل رئيسي في تعزيزها من خلال التحويلات. وفي هذا الصدد من المهم إعادة النظر في القيود غير الضرورية المفروضة على التحويلات المالية، التي تتمثل بزيادة التكاليف غير العادية لها، وتؤدي إلى تضرر الجهة التي تتلقى هذه التحويلات، كما تؤثر سلباً بشكل مباشر على الاستثمار والتعليم، الذين يعتمدان بشكل أساسي على هذه التحويلات. (...) «نحن نستثمر بشكل أساسي في تعليم أولادنا فقط، لنراهم يهاجرون عند بلوغهم سن العمل، مما يؤثر جدياً على إنتاجيتنا والسبيل الأمثل للحد من هذه المشكلة، هو تنمية تنمية مستدامة متوازنة، في الواقع، لا بد من تجنب الانزلاقات في التنمية في الموازنة، ووحده تعزيز التنمية الشاملة، يمنع نشوء بؤر ضارة تشكل أرضاً خصبة لكل أنواع التطعّب».

أما في ما يتعلق بالمساعدات الدولية، فاعتبر سلام أنها «عامل أساسي في إطلاق التنمية في البلدان الأقل تقدماً، فمن الضروري إعادة النظر في مفهوم البلدان ذات الدخل المتوسط، لأنها تلحق الضرر بعدد من الدول، التي ستحسر المساعدات في وقت هي بحاجة ماسة له، أكثر من دول غير مصنفة ضمن هذه الفئة. وبناء على ذلك، ينبغي إعادة بلورة مقاربة المساعدات العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل بلد، والأهم من ذلك كله، ينبغي أن يكون

باسيل يبحث مع نظرائه ملف النازحين ويلتقي أبناء الجالية اللبنانية في بوسطن



باسيل ونظيره النمساوي (الدايتي ونهرا)

توجه وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل من نيويورك إلى بوسطن، حيث التقى أبناء الجالية اللبنانية، في حضور القنصل العام للبنان في نيويورك مجدي رمضان والقنصل الفخري للبنان في بوسطن ابراهيم حنا وحشد من اللبنانيين المغتربين والمتحدرين من أصل لبناني من بوسطن ومحيطها.

والقى باسيل كلمة رأى فيها أنّ «هناك من يحاول أن يفرض بالقوة وبالحرب معادلات يخبت فيها المسلمون على حساب المسيحيين في البلد، لم تعش وستختل وستسحق رداً فعل، لذا علينا أن نتحلى بالقناعة التي تقول إننا محكومون بالعيش مع بعضنا البعض في لبنان مسيحيين ومسلمين، وهذه رسالتنا الأساسية التي علينا أن نتحملها اليوم في سبيل الحفاظ على وطننا».

وأضاف: «إنّ دواعنا عن المسيحيين في الشرق يندرج في إطار المحافظة على الأمن المهدد بوجوده من خلال تهديد حياته بقطع رأس أو تهديد دوره ووجوده السياسي بقطعه من رأس الجمهورية ومنعه من أن يكون موجوداً كماثل تمثيله، وهذه ما يقفد لبنان دوره الرائد كجسر بين الشرق والغرب وبين الإسلام والمسيحية في العالم، ومن دون هذا الدور سيصبح

خليل: ملتزمون بإكمال الحوار



خليل متحدثاً في الخيام

المشكلة الأتنية، أو على صعيد حلّ المشكلات الكبرى في البلد، وهو التزام تابع من المسؤولية الوطنية التي تفرض علينا جميعاً أن نتحملها في هذا الظرف الدقيق، لأننا نعرف أنّ الخروج من أزمتنا الكبرى لا يمكن أن يكون إلا من خلال تغيير جذري في بنية نظامنا السياسي وهذا لا يمكن أن يبدأ إلا باعتماد قانون انتخابي جديد على أساس النسبية يفرض مجلساً نيابياً ممثلاً حقيقياً للجميع على اختلاف توجهاتهم بعيداً من حسابات الربح والخسارة».

خليل: ملتزمون بإكمال الحوار

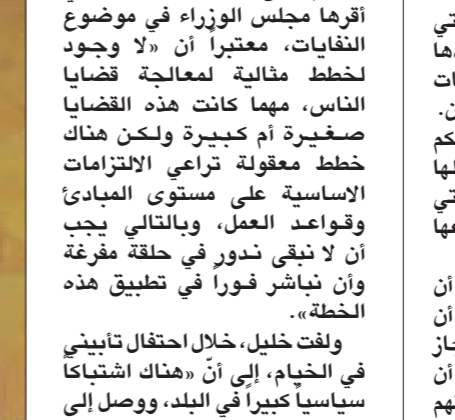


خليل متحدثاً في الخيام

دعا وزير المالية علي حسن خليل، الحكومة ورئيسها تمام سلام إلى تطبيق الخطة التي أقرها مجلس الوزراء في موضوع النفقات، معتبراً أنّ «لا وجود لخطة مثالية لمعالجة قضايا الناس، مهما كانت هذه القضايا صغيرة أم كبيرة ولكن هناك خطط معقولة تراعي الالتزامات الأساسية على مستوى المبادئ وقواعد العمل، وبالتالي يجب أن لا نقف ندور في حلقة مفرغة وأن نباشر فوراً في تطبيق هذه الخطة».

ولفت خليل، خلال احتفال تابيني في الخيام، إلى أنّ «هناك اشتباكات سياسية كبيرة في البلد، ووصل إلى مرحلة صعبة وعميقة تستوجب مبادرات من نوع آخر، وهذا ما أقدم عليه الرئيس نبيه بري، من خلال الحوار الموسع الذي دعا إليه وقسم كل القوى السياسية من دون استثناء، وأوضاع جدول أعمال يناهز كل القضايا الخلافية، وقال في الجلسة الأولى أنّ الحوار ليس طرفاً لتلقي حوله القوى السياسية، بل هو حاجة ماسة وضرورية لم يعد عنها بديلاً من أجل التفتيش والبحث عن مخرج لهذه الأزمة السياسية العميقة التي ارتبطت قضايها مع بعضها البعض من رئاسة الجمهورية إلى أصغر تفصيل وبالتالي على القوى السياسية أن تتبادر، وأن يرجع كل منا خطوة إلى الوراء».

بري: للاتعاظ من حوار نيويورك



خليل متحدثاً في الخيام

أمل رئيس مجلس النواب نبيه بري أنّ تتم الجهود والمساعدة التي تشهدها أروقة مقرّ الهيئة العامة للأمم المتحدة في نيويورك والتي تقودها روسيا والدول الكبرى مع الدول المؤثرة في المنطقة عن إنجاز تسويات توقف حرام الدم الذي يضرب المنطقة لاسبيا في سورية والعراق واليمن. وقال بري في تصريح: «نامل أن يكون قد أدرك الجوار قادر على إنجاز الهائل من الدمار والقتل والتهجير والهجرة والتفكير، أنّ أقصر الطرق وأقلها كلفة لحلّ الأزمات وحقيقة فاهما، أنّ اللبنانيين قادرون على إدارة ملفاتهم تحفظ للدول وحدتها ودورها وسيادتها ومؤسساتها وهويتها وتنوعها الثقافي والروحي».

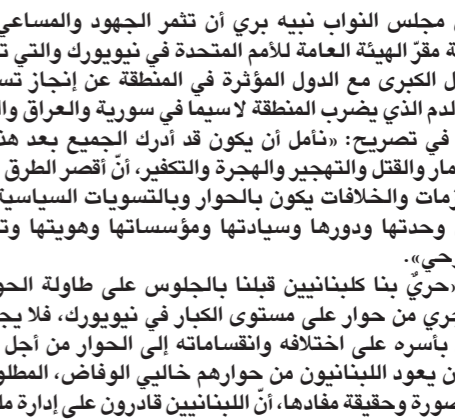
وأضاف: «يجري بنا كلبنانيين قبلنا بالجلوس على طاولة الحوار أنّ نتعظ مما يجري من حوار على مستوى الكبار في نيويورك، فلا يجوز أن يذهب العالم بأسره على اختلافه وانقساماته إلى الحوار من أجل إنجاز التسويات وأن يعود اللبنانيون من حوراهم خالي الوفاض، المطلوب أن تقدم للعالم صورة وحقيقة فاهما، أنّ اللبنانيين قادرون على إدارة ملفاتهم وشؤونهم وإنجاز استحقاقهم بأنفسهم مقدمين مصلحة وطنهم وسلمهم الأهل على أي مصلحة أخرى».

وتابع: «يخطئ من يعتقد في الداخل أنّ طاولة الحوار هي لتضييع الوقت أو ضدّ الحراك الشعبي المدني، أقول أنّ طاولة الحوار هي لاستثمار الوقت الذي لن يكون لمصلحة لبنان إذا لم نحسن قراءة المعطيات المتسارعة على مستوى المنطقة والعالم وطاولة الحوار قادرة على إنجاز الكثير شرط أنّ تتوفر النوايا الصادقة لدى الأطراف المتحاورة وإنّني مؤمن بأنّ النوايا صادقة لدى الجميع لإنقاذ لبنان».

وجذد الرئيس بري التحذير «من مخضبات إسرائيل العدوانية، وخاصة تجاه تهويد المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس وفلسطين»، قائلاً: «فلسطين والقدس هما المكان الوحيد الذي يجب أن تتلاقى له ومن أجله جهود العرب كل العرب والمسلمين كل المسلمين قبل قوات الأوان».

وكان بري استقبل العلامة السيد علي مكي، كما أبرق لعدد من الشخصيات الإسلامية الإيرانية السيد علي خامنئي معرباً بخصايا الحشد الفخام الذي أصاب الحجاج الإيرانيين في مكة المكرمة أثناء تادية مناسك الحج، كما أرسل برقيتين مائلتين إلى الرئيس الإيراني الشيخ حسن روحاني وإلى رئيس مجلس الشورى الدكتور علي لاريجاني. وتلقى رئيس المجلس اصلاات وبرقيات مهتمة بعيد الأضحى.

خليل: ملتزمون بإكمال الحوار



خليل متحدثاً في الخيام

دعا وزير المالية علي حسن خليل، الحكومة ورئيسها تمام سلام إلى تطبيق الخطة التي أقرها مجلس الوزراء في موضوع النفقات، معتبراً أنّ «لا وجود لخطة مثالية لمعالجة قضايا الناس، مهما كانت هذه القضايا صغيرة أم كبيرة ولكن هناك خطط معقولة تراعي الالتزامات الأساسية على مستوى المبادئ وقواعد العمل، وبالتالي يجب أن لا نقف ندور في حلقة مفرغة وأن نباشر فوراً في تطبيق هذه الخطة».

ولفت خليل، خلال احتفال تابيني في الخيام، إلى أنّ «هناك اشتباكات سياسية كبيرة في البلد، ووصل إلى مرحلة صعبة وعميقة تستوجب مبادرات من نوع آخر، وهذا ما أقدم عليه الرئيس نبيه بري، من خلال الحوار الموسع الذي دعا إليه وقسم كل القوى السياسية من دون استثناء، وأوضاع جدول أعمال يناهز كل القضايا الخلافية، وقال في الجلسة الأولى أنّ الحوار ليس طرفاً لتلقي حوله القوى السياسية، بل هو حاجة ماسة وضرورية لم يعد عنها بديلاً من أجل التفتيش والبحث عن مخرج لهذه الأزمة السياسية العميقة التي ارتبطت قضايها مع بعضها البعض من رئاسة الجمهورية إلى أصغر تفصيل وبالتالي على القوى السياسية أن تتبادر، وأن يرجع كل منا خطوة إلى الوراء».